مؤكدا عدم تحديد موعد لإطلاق العملية حتى الآن

الحجرف: تشكيل لجنة للتحضير لخصخصة البورصة برئاسة هيئة أسواق المال

أعلن رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية الدكتور نايف الحجرف تشكيل لجنة برئاسة هيئة أسواق المال الكويتية وشركتي البورصة والمقاصة للتحضير لخصخصة البورصة.

وأضاف الحجرف في تصريح للصحفيين على هامش افتتاح مؤتمر الهيئة السنوي الثاني ان خصخصة البورصة تحتاج الى تحضير دقيق للوفاء بالمتطلبات الواردة في القانون المعني في هذا الشأن مؤكدا عدم تحديد موعد لإطلاق عملية الخصخصة حتى الآن.

وذكر ان هيئة أسواق المال انتهت من اجراء الاختبار الرابع لمنظومة ما بعد التداول وستجري الاختبار الخامس خلال الشهر المقبل بالتعاون مع الجهات المعنية في هذا الشأن مبينا ان المرحلة الانتقالية الاولى من المنظومة الجديدة سيتم اطلاقها في الربع الثاني من العام الجاري.

وحول دور صانع السوق في بورصة الكويت قال الحجرف انه بامكان اي شركة التقدم بطلب للحصول على رخصة صانع السوق موضحا ان دور الهيئة هو وضع الاطار الرقابي والاشرافي والتأكد من انه يلبي احتياجات الأشخاص المرخص لهم.

وفيما يتعلق بانسحاب بعض الشركات من بورصة الكويت اشار الى انسحاب شركات «ولم يتقدم احد بالتظلم من قرار الانسحاب» في حين تقدمت شركات اخرى تظلمات مبينا انه لم يثبت لهيئة الاسواق وقوع ضرر على المتظلمين وفق اطار القانون واللائحة.

ولفت الى اعتماد نظام حساب ضمان الوسطاء لتغطية الاخفاقات اعتبارا من مطلع ابريل المقبل مؤكدا ان شركات الوساطة استوفت كافة المتطلبات المتعلقة بهذا الشان وجاهزة للتفعيل.

ويتناول المؤتمر ابرز توجهات هيئة اسواق المال الكويتية

■ **العصيمي: الهيئة طبقت خلال المرحلة الانتقالية ثلاثة اختبارات للسوق للوقوف على نظام ما بعد التداول**

الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها بورصة الكويت إضافة إلى استعراض التجارب والخبرات ذات الصلة لنخبة من المتخصصين محليا واقليميا ودوليا بحضور ممثلي مجموعة هيئات وبورصات ومنظمات مالية متخصصة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال الكويتية مشعل العصيمي إن نظام ما بعد التداول يعتبر خطوة اساسية لتطوير السوق والحد من المخاطر وفقا للمعايير الدولية.

وأضاف العصيمي في كلمته خلال الجلسة الاولى لمؤتمر الهيئة السنوي الثاني أن الهيئة طبقت خلال المرحلة الانتقالية ثلاثة اختبارات للسوق للوقوف على نظام ما بعد التداول كان آخرها الاسبوع الماضي.

وأوضح أن هناك تجربة اخرى ستجرى في شهر ابريل المقبل لضمان تنفيذ تلك المنظومة بالتوافق مع بنك الكويت المركزي وشركة المقاصة لافتا إلى أن الهيئة حققت عمليات التقاص والتسويات على مدار نحو 30 عاما مما حافظ على توازن السوق.

وذكر أن كفاءة عمليات التقاص والتسويات للأوراق المالية تضمن فعالية وانتظام العمل بالسوق.

من جانبه قال رئيس قطاع الأسواق في هيئة أسواق المال مثنى الصالح في كلمته خلال الجلسة إن الهيئة راجعت الأدوات الاستثمارية الموجودة في السوق عام 2014 ووجدت العديد من أوجه القصور في منظومة التقاص والتسويات.

وذكر الصالح أن تلك المراجعة ادت إلى تطوير نظام ما بعد التداول الذي يعتبر خطوة اساسية لتطوير السوق وفقا للمعايير الدولية المعتمدة.

وأعرب عن الأمل في أن يتماشى نظام ما بعد التداول مع معايير الأسواق العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية مبينا أن النظام يرفع كفاءة أنظمة التداول ويكرس من مقومات الشفافية في انشطة التقاص والتسوية والحد من المخاطر التي تتعرض لها.

وأكد أن النظام الجديد يعمل على تهيئة بيئة تداول أدوات استثمارية ومالية متطورة وتعزيز مستويات السيولة في السوق مشيرا إلى أن قرار تنفيذ المشروع جاء على مرحلتين انتقالية وأخرى نهائية تتكامل فيهما المخرجات المستهدفة مع اختلاف المراحل والاختبارات.

وأوضح أن المرحلة الانتقالية تنقسم إلى مرحلتين وتستهدف الأطراف المشاركة في هذا النظام وتوفر البنية التحتية اللازمة للتطبيق مبينا انه سيتم خلالها إنجاز خطوات مهمة على صعيد تنفيذ المتطلبات التي تضمنها القرار رقم (72 لسنة 2016) بشأن تطبيق نظام ما بعد التداول.

وبين الصالح أن المرحلة النهائية ستشهد تطوير نظام التسوية والتقاص للحد من المخاطر المتعلقة بأعمال التسوية لتعاملات الأوراق المالية ودعم تداول المزيد من الأدوات الجديدة كالمشتقات المالية.

وأشار إلى أن الوسيط المركزي سيكون المسؤول عن كل المخاطر او الاخفاقات عن العمليات في حين ستتحمل جهة التسويات إدارة عمليات التسوية بالكامل وستكون معنية بالتعليمات للاشخاص المرخص لهم.

ولفت إلى أن جهة الإيداع المركزية ستحفظ الأسهم من حساب سجلات الشركات إلى سجلات التداول لافتا إلى أن أي تسوية خاطئة ستمس الضمان المالي للشخص المخطئ ومن ثم الى مستوى آخر وهو صندوق الضمان المالي حتى يصل الى رأسمال الوسيط المركزي.

وأكد الصالح أهمية توفير صندوق لضمان تسوية تعاملات الأوراق المالية وفقا للممارسات الدولية موضحا أن هذه المرحلة ستعقب المرحلة الانتقالية إذ من المزمع تنفيذ الاختبارات الخاصة بها خلال العام المقبل.

ويتناول المؤتمر ابرز توجهات هيئة اسواق المال الكويتية والتحديات التي تواجهها بورصة الكويت إضافة إلى استعراض التجارب والخبرات ذات الصلة لنخبة من المتخصصين محليا واقليميا ودوليا بحضور ممثلي مجموعة هيئات وبورصات ومنظمات مالية متخصصة.

من جانبه اكد بنك الكويت المركزي ان دوره في (نظام ما بعد التداول) في بورصة الكويت سيكون معنيا بالتفتيش على البنوك والشركات وإصدار التعليمات والقواعد التشغيلية فيما يتعلق بالتسويات النقدية ومتطلبات السيولة والاخفاق.

واضاف المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية في (المركزي) انور الغيث في كلمته خلال الجلسة الأولى للمؤتمر د ان (المركزي) سيكون معنيا ايضا بضمان الاستقرار المالي والنقدي ل(نظام مابعد التداول) والإشراف على نظم الدفع من خلال نظام المدفوعات والمقاصة الإلكتروني.

وأوضح الغيث ان عمليات خصم وإيداع المبالغ بعد تطبيق (نظام ما بعد التداول) لن تستغرق اكثر من 40 ثانية مضيفا انه بمجرد تسوية الاسهم سيقوم النظام بطلب خصم قيمتها ومن ثم يحولها البنك إلى الوسيط المركزي.

وذكر ان عمليات نظام المدفوعات شهدت نموا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث بلغت 3ر5 مليون عملية في 2014 ثم اربعة ملايين عملية في 2015 ونحو 4ر5 مليون عملية في 2016 متوقعا ان تبلغ خمسة ملايين عملية في 2017.

وأعرب عن أمله بأن يصل عدد العمليات لنحو عشرة ملايين عملية بعد تطبيق منظومة ما بعد التداول لافتا إلى ان تلك المنظومة تتضمن التقاص والتسويات وحفظ الأوراق ورهن الأوراق المالية والتسييل والتنفيذ.

وذكر الغيث انه تم الأخذ بعين الاعتبار المعايير العالمية المتعلقة بالمبادئ الأساسية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة والائتمان والتسليم مقابل الدفع والإشراف والرقابة.

وذكر ان هناك عدد من المعايير التي تحدد نجاح منظومة ما بعد التداول وهي العامل الزمني لإجراء التسويات دون تأخير ووجود الكوادر البشرية المؤهلة للاشراف والتدخل لمعالجة اي خلل وكذلك وجود انظمة ذات فاعلية وكفاءة عالية وانظمة بديلة لضمان كفاءة واستمرارية مع توافر السيولة الأزمة لتسير عملية التداول.

بدوره أكد المدير التنفيذي في الشركة الكويتية للمقاصة عثمان العيسى ان المرحلة الأولى من منظومة ما بعد التداول سيتم تطبيقها خلال النصف الأول من العام الجاري على ان يتم تطبيق المرحلة الثانية خلال العام المقبل.

وأشار في كلمة مماثلة الى حرص الشركة على المساهمة في ترقية بورصة الكويت عبر تطبيق منظومة (ما بعد التداول) وفق أحدث المعايير العالمية.

من جهتها استعرضت نائب رئيس وحدة الانشطة الوسيطة في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال التركية ايميني ايرو اكبولوت التجربة التركية فيما يتعلق بتطبيق نظام ما بعد التداول.

وأضافت أن هيئة أسواق المال التركية لديها ثلاث مؤسسات معنية بأمور الأوراق المالية منها بورصة اسطنبول وهيئة المقاصة والتسوية ومؤسسة التسجيل والقيد.

■ **الصالح: النظام الجديد يعمل على تعزيز مستويات السيولة في السوق**

جانب من المؤتمر

■ **الغيث: «المركزي» سيكون معنياً بضمان الاستقرار المالي والنقدي لـ «نظام مابعد التداول»**

بنك الخليج يقيم يوماً مفتوحاً مميزاً لموظفيه وعائلاتهم

في أجواء من المتعة والبهجة والمرح، وتحت عنوان «بمعنتنا غير»، أقام بنك الخليج اليوم السنوي المفتوح لموظفيه وعائلاتهم.

وتعكس هذه الفعالية، التي يقيمها البنك سنوياً، إلتزامه نحو موظفيه وحرصه على تكريمهم والتعبير عن عمق تقديره لجهودهم وولائهم ومساهماتهم في نجاح البنك.

وقد نظم بنك الخليج يوماً حافلاً بالأنشطة الترفيهية استمتع بها الكبار والصغار على حد سواء، بدأ اليوم المفتوح بالموسيقى وفقرات المسرح للصغار تخللها عروض الساحر، وعروض شخصيات كرتونية محببة لقلوبهم، وعروض سحر بالبالونات. كما استمتع فريق عمل بنك الخليج مع عائلاتهم بممارسة الأنشطة الرياضية مثل كرة القدم، وكرة اليد، وكرة الطاولة، وكرة السلة.

كما تضمن اليوم أنشطة أخرى عديدة منها لعبة الكوت بو ستة، وعرض هندي، وعرض لمواهب من بنك الخليج، وعرضة كويتية (الجنادرية)، وديكة فلسطينية، وعرض لفرقة يمنية، وحفلة موسيقية كويتية، وعروض المواهب من موظفي البنك. وفي نهاية اليوم، أقيم سحب البنك السنوي المفتوح الذي قدم هدايا قيمة للحضور.

أنعلون ضاهر وسلمى الحجاج يسلمان جائزة لإحدى الموظفات.

وأثناء تقديمها الجوائز إلى الفائزين، قالت سلمى الحجاج، مدير عام إدارة الموارد البشرية في بنك الخليج: «نهدف من خلال اليوم المفتوح الى التعبير عن عمق تقديرنا لموظفي بنك الخليج لما يقدمونه من أعمال جليلة وجزيل شكرنا لعطائهم المستمر. ونفتخر بجميع موظفينا ونسعى دائما للإشادة بإنجازاتهم والتعبير عن ذلك من خلال فعاليات مختلفة وفي مقدمتها اليوم السنوي المفتوح. ويسرنا حضور الجميع مع عائلاتهم واستمتاعهم بالأنشطة التي قمنا بإعدادها لتتناسب مع اهتماماتهم وهواياتهم وميولهم المختلفة.»

يقيم بنك الخليج هذا اليوم المفتوح سنوياً تقديراً لجهود موظفيه الحثيثة وتفانيهم في أداء عملهم لتحقيق أهداف البنك المنشودة. ويحرص البنك على التعبير عن تقديره لموظفيه من خلال إقامة العديد من الفعاليات لهم على مدار السنة، بالإضافة إلى توفير العديد من العروض الحصرية لهم.

«صندوق المشروعات» يؤكد أهمية التعاون لتقليص الدورة المستندية

أكد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي أهمية التعاون مع وزارة العدل لتسهيل الاجراءات واختصار الدورة المستندية أمام المبادرين الراغبين في الحصول على تمويل من الصندوق.

وقال الصندوق في بيان صحافي أمس ان وفدا منه زار وزارة العدل لبحث أوجه ومجالات التعاون الثنائي بين الجانبين لتعزيز العلاقات بينهما بما يعود بالفائدة على المبادرين الكويتيين.

ونقل البيان عن وكيل وزارة العدل عبد اللطيف السريع تثمينه للجهود التي يبذلها القائمون عليه في سبيل تكريس ثقافة ريادة الاعمال في الكويت وفتح آفاق جديدة أمام الشباب من خلال توفير البيئة الملائمة لهم لاحتضان مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.

وأكد حرص مسؤولي الصندوق على التواصل مع وزارة العدل منذ بداية نشاط الصندوق وسعيهم إلى تعزيز التعاون مع الوزارة بما يخدم المبادرين في الإجراءات ذات الصلة بالوزارة مؤكدا دعمه لأي خطوات واتخاذ أي قرارات ذات صلة بسلطة الوزارة ومن شأنها أن تدعم المبادرين.

بدوره أكد عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة تطوير بيئة الأعمال والعلاقات المؤسسية في الصندوق داود معرفي ان العلاقة بين الجانبين «وثيقة» حيث بدأت عبر موافقة الوزارة على انتداب موظف لها في لجنة تطوير بيئة الأعمال والعلاقات المؤسسية في الصندوق والتي جرى من خلالها اتخاذ عدة خطوات على طريق تسهيل الإجراءات ذات الصلة بوزارة العدل والمتعلقة بالمبادرين وتم انتداب موظفين اثنين للإشراف على توثيق عقود التمويل بين الصندوق والمبادر.

وبين ان اللقاء مع وزارة العدل خلص إلى الاتفاق على ملفين حاسمين الأول توسيع صلاحيات موثقي وزارة العدل المنتدبين إلى مركز خدمة العملاء التابع للصندوق في منطقة المنصورية بحيث تشمل مهامهم الإشراف على إبرام عقود تأسيس الشركات التابعة للمبادرين أو تعديل طبيعة نشاطها إلى جانب مهمتهم الأساسية بالإشراف على توثيق عقود التمويل المبرمة بين المبادر والصندوق عوضا عن أن ينتظر المبادر إرسال الملف إلى الوزارة لتوثيقها ومن ثم إعادته للمركز.

وأضاف معرفي ان الملف الثاني الذي جرى الاتفاق عليه تمثل في الاتفاق على الربط الآلي بين الصندوق والوزارة وتبني فكرة انتداب موظفين آخرين إلى مركز خدمة العملاء التابع للصندوق بحيث يصبح بالإمكان من خلالهما إتمام خدمة الاستعلام القضائي والاحكام الصادرة على الأفراد والشركات والعائدة للمبادرين من خلال مركز خدمة العملاء نفسه وبشكل آني بدل أن ينتظر المبادر إتمام هذا البند بالطريقة التقليدية التي قد تستغرق أياما بما يفوت عليه العديد من الفرص.

واكد سعي الصندوق الى التواصل مع الجهات الحكومية واتخاذ مزيد من القرارات سواء مع كل جهة على حدة أو من خلال لجنة تطوير بيئة الاعمال والعلاقات المؤسسية بما يسهم في تقليص الدورة المستندية على المبادرين واختصار الإجراءات لافتا في الوقت نفسه إلى أن اللجنة قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال وما زال أمامها تفعيل مزيد من القرارات مع جهات حكومية أخرى.

البنك التجاري يعلن أسماء الفائزين في السحب اليومي «لحساب النجمة»

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، أمس الأحد في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة في عبدالعزيز اشكناني، وقد فاز كل من:

- حسنه عواد شذر
- عبدالرضا محمد ميرزا اسكندري
- محمد وسيم اختار شوكت علي
- محمد مصطفى المحميد
- سوميه ادام

ويمكنك الآن تحقيق كل أحلامك على أرض الواقع مع حساب النجمة في حلته الجديدة حيث تم زيادة قيمة الجوائز الكبرى لسحوبات حساب النجمة لتصل إلى 250.000 دينار كويتي، بالإضافة إلى كونه الحساب الوحيد الذي يقدم أكبر جائزة يومية في الكويت بقيمة 7.000 دينار كويتي، وكذلك التمتع بالمزايا الإضافية التالية:

- الحصول على بطاقة سحب آلي.
- الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب.
- الحصول على كافة خدمات البنك التجاري المصرفية.

«أرامكو» و«جويك» تبحثان سبل التعاون لدعم التنمية الصناعية

زار وفد من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"، مؤخرًا، مقر أرامكو السعودية في الظهران، وذلك في إطار بحث مجالات التعاون المشترك بين المنظمة وأرامكو السعودية، والهادفة إلى دعم التنمية الصناعية في المملكة.

وعقد الوفد الذي ترأسه الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"، الأستاذ عبد العزيز العقيل، اجتماعًا تنسيقيًا مع النائب الأعلى للرئيس للخدمات الفنية في أرامكو السعودية أحمد السعدي، بحضور عدد من مديري التطوير الصناعي والإمداد الإستراتيجي ومكتب إدارة المشاريع في الشركة، حيث ناقش المجتمعون الموضوعات المتعلقة بتوطين وتوريد المنتجات والخدمات الصناعية المرتبطة بمشاريع الطاقة.

ويهدف هذا التعاون بين أرامكو السعودية و"جويك" إلى جذب المستثمرين، وتشجيع القطاع الخاص، وتقديم الكفاءات المحلية المدربة والقادرة على الإسهام في رفع نسبة المحتوى المحلي، وتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد "اكتفاء" في المملكة، بهدف توطين 70% من إجمالي السلع والخدمات بحلول عام 2021.

وأشار أحمد السعدي إلى أهمية تعاون أرامكو السعودية مع المنظمات والهيئات الوطنية والخليجية الداعمة للتنمية الصناعية، من أجل توفير بيئة محفزة للأعمال التجارية، مضيفًا أن أرامكو السعودية تسعى إلى إضافة العديد من مراكز التدريب إلى مراكزها الحالية، لتغطي جميع احتياجات الصناعات بحلول عام 2030، موضحًا أن هذه المراكز قادرة على تعزيز تنمية الموارد البشرية في المملكة، وفي دول الخليج العربية كافة.

جانب من الاجتماع

من جهته، أكد الأستاذ عبد العزيز العقيل على اهتمام المنظمة بالتعاون مع أرامكو السعودية في مختلف المجالات، وخاصة ضمن برنامج "اكتفاء"، وهو البرنامج الذي أطلقته أرامكو السعودية لتحفيز نمو الصناعات، تماشيًا مع أهداف الرؤية السعودية 2030.

وأشار العقيل إلى أن نجاح هذا البرنامج في دعم برامج وخطط الموردين نحو تطوير وتدريب الكوادر الوطنية لزيادة المحتوى المحلي، سيشكل حافزًا قويًا للعديد من الشركات الصناعية الكبرى في المنطقة لاستحداث برامج مشابهة.

ولفت العقيل إلى أن المنظمة تسعى إلى تشكيل شبكة خليجية للتبادل الخبرات والبرامج بين الشركات الخليجية المهتمة بتعزيز القيمة المضافة من خلال مساهمتها في زيادة توطين الصناعات، ومضاعفة المحتوى المحلي.